اجتماع جديد ضمن خطة دعم الإنتاج الزراعي

قطنا: إطلاق برامج تنمية متكاملة في ٢٢ قرية تنموية تراعي خصوصية كل منطقة

أيوب لـ«الوطن»: التجربة تقوم على التشاركية مع المجتمع المحلي ومع الوزارات وتنطلق بداية كانون الأول

| هناء غانم

في إطار السعي إلى زيادة الإنتاج وإقامة مشاريع إنتاجية تنموية متخصصة، أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا الدعم الحكومي المستمر للقطاع الزراعي وللمشاريع المطروحة والتسهيلات المقدمة لتنفيذها بالتشاركية مع الجهات الأخرى المعنية كافة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس بهدف التأكيد على أهمية التكامل في العمل والتنسيق المستمر بين جميع الجهات لخلق فرص تنموية تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتنمية الريف وذلك من خلال استثمار الموارد المتوفرة كافة بشكل صحيح وتوفير الاحتياجات وخلق فرص عمل للسكان المحليين وتحقيق الاستقرار لهم.

وأكد قطنا ضرورة وضع كل المؤشرات الكميّة عند القيام بأي دراسة لتكون واضحة الهدف وإدخالها مباشرة في حيز التنفيذ، لافتاً إلى أنه ستتم مناقشة الرؤى لإقامة مشاريع إنتاجية تنموية متخصصة على المستوى الوطني لزيادة الإنتاج الزراعي.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على إطلاق برامج تنمية ريفية مجتمعية متكاملة في ٢٢ قرية تنموية على مستوى القطر مماثلة لمشروع القرية التنموية في (قطرة الريحان) الذي تم تنفيذه مؤخراً في الغاب ولكن بفكرة متطورة أكثر وتراعي خصوصية كل منطقة، إضافة إلى مشاريع متكاملة للمنتجات العضوية مع تطبيق جميع البرامج والاشتراطات والأدلة الموضوعة لذلك، وتربية الثروة السمكية ابتداءً من إنتاج الإصبعيات والتربية بكل أشكالها وصولاً لزيادة الناتج المحلي من الأسماك، وكذلك استثمار المحميات البيئية في البادية لإقامة مشاريع سياحية بيئية زراعية فيها، ومشاريع إنتاج الغراس المثمرة المطابقة للشروط التصديرية، وإقامة تجمعات للمكننة الزراعية الحديثة لتقديم الخدمات للفلاحين بأسعار مناسبة، وغيرها من المشروعات التنموية التي يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية القطاع الزراعي وتسهم في زيادة الإنتاج وتساعد على تأمين الغذاء.

وركز الوزير على موضوع التعاونيات الإنتاجية والاهتمام بمنتج غير مرتبط بموقع معين، والتوسع بأسواق بيع المنتجات الريفية وخاصة في المنطقة الساحلية، وإقامة سوق مثالي لبيع هذه المنتجات في حديقة تشرين بدمشق، مؤكداً إمكانية إشراك المنظمات الدولية العاملة في سورية للمساعدة على تنفيذ هذه المشروعات.

ولفت الوزير إلى أهمية أن يكون للمؤسسات التابعة للوزارة – إضافة لدورها الفني – دور إنتاجي إرشادي يقدم الفائدة العلمية والإنتاجية للقطاعات الأخرى، والاستفادة من جميع الأفكار والمشروعات المقترحة واحتياجات تطبيقها، ومشاريع أخرى يمكن أن يتم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لها، إضافة إلى الأبحاث التطبيقية التي تنفذها البحوث العلمية الزراعية والدراسات التي يعدها المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكدت مديرة التنمية الريفية الزراعية والأسرية في وزارة الزراعة رائدة أيوب أنه من المقرر إطلاق ٢٢ قرية تنموية على مستوى القطر قبل نهاية العام كما سيتم إطلاق دليل التنمية المجتمعية المحلية بالمشاركة مع الأهالي الذي تم إعداده بناء على مبادرة (معاً نبني حلماً) في قرية (قطرة الريحان) في محافظة حماة والتي تأتي ضمن برنامج القرى التنموية الذي تنفذه وزارة الزراعة وهو أحد برامج الملتقى الزراعي الأول.

وأضافت أيوب: إن هذه التجربة تقوم على التشاركية مع المجتمع المحلي والتشاركية بين مديريات الوزارة ومع الوزارات الأخرى للوصول إلى مجتمع قروي قادر على إدارة نفسه بنفسه والتحول من حال إلى حال أفضل خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية.

ولفتت إلى أنه تم إعداد هذا الدليل كخريطة طريق وخطة عمل للقرى التي سيتم إطلاقها والتي تم إنجاز الدراسات الأولية لها، موضحة أن الدليل هو عبارة عن تأطير لعمل وزارة الزراعة في قطاع التنمية الريفية، وهو دليل للقرى التنموية وللتمويل الريفي وإدارة وحدات التصنيع الغذائي المتعدد الأغراض ودليل لصالات بيع منتجات النساء الريفيات والتي تبنتها الوزارة سابقاً.

وأشارت أيوب إلى أنه ستتم بداية الشهر القادم إطلاق هذه المشروعات في معظم المحافظات السورية، مشددة على أهمية إطلاقها باعتبارها تنمية متكاملة في كل قرية وبالتشاركية في المجتمع المحلي بكل الجوانب.

٨٧٠٩ إجازات استيراد خلال ٦ أشهر.. أين نتائجها؟

شرف لـ«الوطن»: عدد الإجازات يوازي كبريات اقتصادات العالم لكن العبرة في الأثر

كيف لدينا ٥٥٩٢ إجازة استيراد مستلزمات إنتاج قطاع صناعي و١٠ إجازات فقط لاستيراد النفط الخام الحامل الرئيس لها؟

٤٣٥ إجازة استيراد للمواد الغذائية يعني احتكار القلة

| جلنار العلي

كشفت بيانات لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حصلت عليها «الوطن»، أن عدد إجازات وموافقات الاستيراد التي منحتها خلال النصف الأول من العام الحالي وصل إلى ٨٧٠٩ إجازات موزعة بين مجالات وقطاعات عدة، وكانت أكثر هذه الإجازات قد منحت للقطاع الصناعي ومستلزماته كالحبيبات البلاستيكية والسكر الخام وخطوط الإنتاج والآلات، والمواد الأولية الكيميائية والهندسية والغذائية بواقع ٥٥٩٢ إجازة، أما أقل الموافقات فقد كانت من نصيب النفط الخام، حيث بلغ عددها ١٠ موافقات فقط، فيما استوردت سورية مواد تجارية تشمل أجهزة كمبيوتر وعدادات نقود وإطارات وأجهزة إنارة وغير ذلك من خلال ٢١٩٠ إجازة استيراد.

وفي السياق، وافقت الوزارة على منح ٤٣٥ إجازة استيراد لمواد غذائية تشمل السكر المكرر والقمح وحليب الأطفال الرضع وغير ذلك من المواد، على حين كان لمستلزمات القطاع الزراعي ٣٠٩ إجازات شملت بذاراً زراعية وأسمدة وأعلافاً ومبيدات، كما تم منح ١٧٣ إجازة استيراد للأدوية والمستلزمات الطبية من مفارش وأدوات جراحية وغير ذلك.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين الدكتور سمير شرف، اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن إجراء تحليل لعدد الإجازات الممنوحة للاستيراد يوحي بكفاية الكم الكبير من الإجازات لاحتياجات الطلب الكلي والجزئي للسوق المحلية، ولكن عند تحليل توزع الإجازات بصورة أفقية ورأسية يتبيّن وجود فجوة بين عدد الإجازات الممنوحة من جهة وحاجات السوق من السلع والخدمات المحققة من جهة أخرى، إضافة إلى وجود خلل في التوزيع الأفقي لإجازات الاستيراد، حيث استحوذت مستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعي على ٥٥٩٢ إجازة يقابلها ١٠ إجازات فقط لاستيراد النفط الخام، ما يعكس ضبابية الرؤية التي تتطلب تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي من خلال زيادة إجازات استيراد النفط الخام الذي يعد الحامل الرئيس للعملية الإنتاجية والقضاء على السوق السوداء في تلبية العملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار.

واعتبر شرف أن الانخفاض الحاد في منح إجازات الاستيراد للسلع الغذائية الأساسية للمواطن التي بلغت ٤٣٥ إجازة فقط يشير إلى احتكار القلة من خلال الوكالات الحصرية الضارة بالاقتصاد الوطني من جهة، وبدخول المواطنين المستنفدة والمهدورة بعامل التضخم وانعدام المنافسة من جهة أخرى، لافتاً إلى أن عدد إجازات الاستيراد الممنوحة خلال نصف عام يوازي عددياً بلدان اقتصاديات الحجم الكبير، مشيراً إلى أن العبرة ليست في الرقم الكمي للإجازات وإنما في الأثر النوعي بالحياة الاقتصادية المتمثلة في رفع الإنتاجية وخلق التنافسية في الأسواق وصولاً إلى سعر التوازن العادل.

تحقيق التوازن بين زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف

وزير النفط: التوسع بعمليات الحفر لتعزيز احتياطيات النفط والغاز وزيادة الإنتاج

| الوطن

استعرضت وزارة النفط والثروة المعدنية واقع العمل في المؤسسة العامة للنفط والشركات التابعة لها وأهم الرؤى والخطط التنفيذية في مجالات العمل المختلفة، كما جرى تقييم لنتائج تطبيق القرارات والتوصيات المتخذة في الاجتماعات السابقة ولاسيما المتعلقة بتطوير مشاريع إنتاج النفط والغاز لتحسين المردود وزيادة الإنتاج وخطط إصلاح الآبار المتوقفة ومتابعة تنفيذ الخطط وفق البرامج الزمنية الموضوعة لذلك.

وأكد وزير النفط الدكتور فراس قدور خلال الاجتماع الذي عقد مع مدير المؤسسة العامة للنفط نبيه خرستين أهمية وضع برامج عمل لمتابعة الخطوات التنفيذية والتوسع بعمليات الحفر بما يسهم في تعزيز الاحتياطيات المكتشفة من النفط والغاز وزيادة الإنتاج والتركيز على اتباع قواعد الأمن والسلامة المهنية والبيئية إضافة إلى مواكبة وتطبيق التقنيات الحديثة في جميع مجالات العمل، مشيراً إلى أهمية تحقيق التوازن بين زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وضغط وتخفيض النفقات وتحليل العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج، والتركيز على وضع برامج وإستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرة الصناعة النفطية على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ودعا الدكتور قدور إلى تفعيل التدريب بكل أشكاله وفقاً للعقود الموقعة مع الشركات العاملة والتأكيد على دور المعاهد والثانويات التابعة للوزارة كرافد أساسي لتأمين الكوادر للوزارة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

وقد تركزت المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع على الحفر والاستكشاف والسلامة المهنية والبيئية وخطة إنتاج النفط والغاز والمشاريع الرئيسة المنفذة لتتبع تنفيذ خطة المؤسسة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري.

هيئة الإشراف على التأمين تعمم صرف الوصفات الدوائية للأطباء الفيزيائيين

محمد لـ«الوطن»: المعالجة الفيزيائية تغطيها بوالص التأمين والجديد اختصاص الطب الفيزيائي وندرس تغطية الإجراءات الاستقصائية

• تسويق التأمين وفق ثقافة عمل ورؤية مختلفة عن السابق

• نعمل ضمن أفكار جديدة لتعزيز نفاذ التأمين في المجتمع

| عبد الهادي شباط

بعد أن سطرت رابطة الأطباء الفيزيائيين مذكرة تطلب فيها تغطية العلاج الفيزيائي بعقود التأمين الصحي، ثارت حالة من اللغط حول المقصود بالعلاج الفيزيائي ولماذا لا تغطيه بوالص التأمين الصحي التي تصدرها شركات التأمين.

«الوطن» تواصلت مع مدير عام هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد الذي أوضح أن هناك خلطاً بين العلاج الفيزيائي الذي تغطيه شركات إدارة النفقات الطبية وأيضاً يغطيه التأمين الصحي الإداري للعاملين في الجهات الحكومية بالنسبة للإصابات الناجمة عن الحوادث وتحتاج للعلاج الفيزيائي، وبين الطب الفيزيائي وهو أحد الاختصاصات الطبية الحديثة في سورية والذي ما يزال غير شائع ومعروف لدى المواطنين، وقد جرى تواصل بين الهيئة ورابطة الأطباء الفيزيائيين ونقابة الأطباء السوريين حول الموضوع وكانت هيئة الإشراف على التأمين سبقت ذلك بتعميم سمحت به لشركات التأمين بصرف الوصفات الدوائية الطبية الصادرة عن اختصاص الطب الفيزيائي وهي المشكلة التي تحدثت عنها الرابطة والنقابة وأن هذا التعميم صار موجوداً ونافذاً لدى شركات التأمين.

بينما أوضح أن الهيئة ستدهب لأكثر من ذلك لجهة قبول الإجراءات الاستقصائية لاستكشاف المرض مثل التحاليل والصور الطبية وصور الطبقي محوري والرنين المغناطيسي وغيرها، لكنه اعتبر أن الأمر يحتاج أيضاً لتدقيق أكثر في التراخيص والإجراءات التنظيمية المتعلقة بهذا الاختصاص وأنه بهدف ذلك تم منح شركات إدارة النفقات الطبية بعض الوقت (أسبوع) للتواصل والتنسيق ودراسة هذا الملف وإعلام هيئة الإشراف على التأمين بنتائج ذلك ليتم إصدار وتعميم إجراءات موحدة في كل شركات التأمين.

واعتبر المدير العام أن هذا فيما يخص التعامل مع الطب الفيزيائي، في حين تعمل الهيئة على تحديث وتقييم عمل التأمين وكل الملفات العالقة والمنتجات المعروضة في سوق التأمين، ومنه ما تم نقاشه من تفعيل عمل اللجان الفنية في الاتحاد السوري لشركات التأمين بهدف عرض أعمال هذه اللجان خلال الفترة التي تلت إعادة تشكيلها من مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين وتفعيل مهامها وفق النظام الأساسي للاتحاد، وآفاق العمل والدور المأمول منها، كخبرات عمل أكثر تواصلاً بشكل مباشر مع المستفيدين من الخدمة التأمينية، وتم التركيز على الصلاحيات الكبيرة والمرونة التي تمتلكها هذه اللجان للعمل وتقديم ما تراه من مقترحات ومناقشة كل ما يتعلق بنقاط الضعف في القطاع بأسبابها الداخلية (ضمن منظومة عمل القطاع) أو الخارجية، وصولاً إلى الإيجابيات ونقاط القوة وسبل تعزيزها، ومنها ضرورة العمل الدائم والمستمر وفق أفكار خلّاقة جديدة قابلة للتنفيذ على المدى القصير والمتوسط، تدعم قطاع التأمين بصورةٍ أو أخرى وتنهض به والتركيز على إعادة التأمين من حيث قلة خياراتها حالياً، مع الدور المهم الذي يؤديه معيد التأمين الوطني (شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين) في هذا الإطار، والتركيز على المسافة بين الواقع والطموح العالي جداً في تعزيز الدور الطبيعي الإيجابي للتأمين في الاقتصاد والمجتمع وأهمية تحديث تفاصيل العمل التأميني، مع مراعاة كل الظروف الحالية والمستقبلية المتوقعة والتداول بأفكار تهدف إلى استمرار القدرة على التكيف مع التضخم العالي والمُتسارع، وبشكل خاص بتكاليف الخدمة الطبية، بما يضمن استمرار أداء الشركات لدورها بالتأمين الصحي الدور المضاعف الذي سيناط ببعض مفاصل العمل، مع البدء بتطبيق المعيار المحاسبي IFRS 17 مع بداية عام ٢٠٢٤، وبشكلٍ خاص دور إدارة المخاطر وما تقوم به اللجنة الفنية المعنية بذلك.

إضافة لنقاش أهم ما يعترض اكتتاب تأمين السيارات وإدارة المطالبات بشكليه الإلزامي والشامل (التكميلي)، وأهمية الانتباه إلى تأمين السيارة بقيمتها السوقية، وضرورة تطبيق شرط النسبية (التعويض النسبي) بشكل فني دقيق، في حال عدم تحقيق ذلك بتاريخ الحادث، والبحث في واقع تأمين الكوارث الطبيعية في سورية وصعوباته، والخيارات المتوافرة لعام ٢٠٢٤، في ضوء عدم توافر إعادة تأمين خارجية.

مبيناً أن كل ذلك كان ضمن الأفكار الجديدة لتعزيز نفاذ التأمين في المجتمع، وتسويق التأمين وفق ثقافة عمل ورؤية مختلفة، ولحظ أهمية دور مختلف القنوات التسويقية (وكلاء، وسطاء، مصارف، مندوبو مبيعات)، وتعزيز تواصل اللجان الفنية معهم.